

Distr.: General
10 August 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ٢٦ من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية الزراعية والأمن الغذائي

التنمية الزراعية والأمن الغذائي

تقرير الأمين العام

موجز

يبحث هذا التقرير التحديات القائمة أمام تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي ويوفر معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ السياسات والممارسات الزراعية المستدامة وتمشيا مع مبادئ روما الخمسة من أجل الأمن الغذائي المستدام. وتشمل التحديات الرئيسية أمام تحقيق ذلك الأمن تدني الإنتاجية وانخفاض الاستثمار في الحيازات الزراعية الصغيرة، وتفاقم تدهور الأراضي وشح المياه في العديد من المناطق الزراعية، والآثار المضاعفة لتغير المناخ على الإنتاج الزراعي، وما ينجم عن ذلك من حالات عجز مزمنة أو دورية في العرض. وقد حدث بعض التقدم منذ عام ٢٠٠٨ في زيادة معدلات الاستثمار الزراعي في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا، وفي تعزيز الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة، بوسائل منها المبادرات الرامية لا إلى معالجة الجوع وحسب بل وإلى كفاءة التغذية المتوازنة. ومع ذلك، فإن التحديات طويلة الأجل أمام الإنتاجية والأمن الغذائي والتغذوي الناجمة عن تدهور الموارد لم تبدأ معالجتها إلا مؤخرا. وشكل اعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" (القرار ٢٨٨/٦٦) تطورا مشجعا في مكافحة العالمية لتدهور الأراضي.

* A/67/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

130912 130912 12-45967 (A)



المحتويات

الصفحة

أولا -	مقدمة	٣
ثانيا -	لمحة عامة	٤
ثالثا -	التحديات الحالية والناشئة أمام تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي على الصعيد العالمي	٩
رابعا -	التقدم المحرز في تعزيز التنسيق والتعاون والفعالية	١٣
خامسا -	التقدم المحرز في تنفيذ النهج الثنائي المسار	١٨
سادسا -	التقدم المحرز في ضمان وسائل التنفيذ	٢٣
سابعا -	آفاق المستقبل	٢٥

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٢٢٠/٦٦، المتخذ في دورتها السادسة والستين، والمعنون "التنمية الزراعية والأمن الغذائي"، أن يقدم إليها في دورتها السابعة والستين تقريراً عما يستجد من تطورات تتصل بالمسائل التي أبرزها القرار وعن التقدم المحرز في تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي. وقد أعد هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.

٢ - وكما أعلن في خطة العمل المعتمدة في مؤتمر قمة الأغذية، الذي عقد في روما في عام ١٩٩٦، "يتحقق الأمن الغذائي والتغذوي عندما يكون بإمكان جميع الناس، وفي جميع الأوقات، الحصول مادياً واجتماعياً واقتصادياً على الغذاء الكافي والسليم والمغذي لتلبية احتياجاتهم وأفضليتهم الغذائية من أجل حياة مفعمة بالحياة والصحة"^(١). لذلك فإن الأمن الغذائي يشمل المسائل المتعلقة بتوافر الغذاء وإمكانية الحصول عليه، والاستفادة والاستقرار، ونظراً لتركيزه على خاصيات الأفراد، فإنه يشمل أيضاً احتياجاتهم من الطاقة والبروتينات والمغذيات الضرورية للحياة، والأنشطة، والصحة الإنجابية، والنمو، والقدرات الطويلة الأجل. والأمن الغذائي شرط أساسي للتمتع الكامل بالحقوق في الغذاء.

٣ - وتوفر مبادئ روما الخمسة للأمن الغذائي العالمي المستدام^(٢)، الواردة في إعلان مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي المعتمد في روما في عام ٢٠٠٩، قاعدة أساسية لقيام جميع الجهات المعنية بأعمال منسقة على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية مع اعتماد نهج ثنائي المسار لمحاربة الجوع. وهي تدعو المجتمع الدولي إلى ما يلي:

(أ) الاستثمار في الخطط ذات الملكية القطرية والرامية إلى توجيه الموارد إلى برامج وشرائح حسنة التصميم ومستندة إلى النتائج؛

(ب) تعزيز التنسيق الاستراتيجي على المستويين الوطني والإقليمي والصعيد العالمي لتحسين الحوكمة ودعم توزيع الموارد على نحو أفضل وتجنب الازدواجية في الجهود وتحديد الثغرات على صعيد الاستجابة؛

(ج) بذل قصارى الجهد لاتباع نهج مزدوج وشامل للأمن الغذائي؛

(١) FAO, Report of the World Food Summit, 13-17 November 1996 (WFS 96/REP), Part I, appendix

(٢) منظمة الأغذية والزراعة، الوثيقة 2009/2.WSFS.

(د) ضمان أن يؤدي النظام المتعدد الأطراف دوراً أقوى من خلال إدخال تحسينات مطردة على صعيد كفاءة المؤسسات المتعددة الأطراف وقدرتها على الاستجابة والتنسيق وفعاليتها؛

(هـ) ضمان التزام جميع الشركاء التزاماً مطرداً وكبيراً بالاستثمار في الزراعة، والأمن الغذائي، والتغذية، مع توفير الموارد الكافية في التوقيت المناسب وبصورة موثوقة للخطط والبرامج المتعددة السنوات.

٤ - ويبحث التقرير التحديات الملزمة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي ويوفر معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ السياسات والممارسات الزراعية المستدامة وتمشياً مع مبادئ روما. وتعززت محتويات التقرير بمدخلات من فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالأمن الغذائي في العالم والتابعة للأمم العام، فضلاً عن مساهمات من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي.

ثانياً - ملحة عامة

ألف - الحالة الراهنة لانعدام الأمن الغذائي والتغذوي في العالم

٥ - في الوقت الراهن، هناك ١,٤ بليون شخص يعيشون في فقر مدقع، بما يشمل قرابة ٩٢٥ مليون شخص يعانون من الجوع وأكثر من ٢٠٠ مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية. إضافة إلى ذلك، فإن نقص المغذيات الدقيقة، الذي كثيراً ما يشار إليه بوصفه "الجوع الخفي"، يؤثر على بليون شخص تقريباً حول العالم، أي أكثر من ثلث سكان العالم. ويموت ما يقرب من ١٠ ملايين طفل سنوياً قبل أن يكملوا عامهم الخامس نتيجة لسوء التغذية.

٦ - ونتيجة للأزمة الغذائية في فترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ التي أعقبتها الأزمة المالية في عام ٢٠٠٩، فقد انصب الاهتمام بشدة على التحديات اليومية التي تواجه ملايين الأسر حول العالم في صراعها من أجل التغلب على الجوع والفقر وضمن سبل مستقرة لكسب العيش تمكنها من العيش بكرامة. ورغم الجهود التي يبذلها الكثيرون، والتزام المجتمع الدولي في إعلان الألفية (القرار ٢/٥٥) بالحد من نسبة من يعانون من الجوع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥، فإن الجوع وسوء التغذية المتفشين يظلان هما القاعدة السائدة بالنسبة لملايين البشر.

٧ - وإذا أُريد التغلب على الجوع وانعدام الأمن الغذائي، من الضروري تحقيق زيادة تقدر بنسبة ٦٠ في المائة في الإنتاجية الزراعية، بما يشمل زيادة بنسبة ١٠٠ في المائة في

البلدان النامية، بحلول عام ٢٠١٥. ومع ذلك، فإن النظم الإيكولوجية في العالم وتنوعه البيولوجي وما يرتبط بذلك من سلع وخدمات عرضة أيضا لضغط متزايد نتيجة للخسائر في تنوع المحاصيل، والاستغلال المفرط للأرصدة السمكية، وإزالة الأحراج، وتدهور الأراضي القابلة للزراعة والنظم الإيكولوجية المائية وضياعتها، والمنافسة المتنامية على المياه المتزايدة الندرة، وآثار تغير المناخ. والإشراف البيئي المسؤول وكذلك تحقيق قدر أكبر من العدالة في إدارة الأغذية وتوزيعها هما من العوامل الهامة المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي على الصعيد العالمي^(٣).

باء - الحالة الاقتصادية الراهنة

٨ - عقب عقود عديدة من الانخفاض، ارتفعت أسعار الأغذية خلال معظم العقد الأخير، وهي آخذة في التذبذب بصورة متنامية، ويرجح لها أن تظل مرتفعة وتتذبذب بشكل حاد نتيجة للعديد من العوامل المركبة. ورغم أن بعض البلدان الكبيرة تمكنت من التعامل مع أسوأ فترات الأزمة المالية بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨، فقد شهد السكان في بلدان عديدة صغيرة معتمدة على الواردات زيادات خلفت آثارا سلبية على حياتهم، وقد تكون أحدثت، حتى وإن كانت مؤقتة، آثارا دائمة على قدرتهم المستقبلية على تحصيل العائدات وعلى تجنب الانزلاق إلى وهدة الفقر^(٤).

٩ - وتشير عوامل مجتمعة تشمل تغير المناخ والآثار السلبية المصاحبة له على الإنتاج الزراعي، وازدياد الروابط بين الطاقة والأسواق الزراعية نتيجة للطلب المتزايد على أشكال الوقود الأحيائي، وزيادة تحويل السلع الاستهلاكية الغذائية والزراعية إلى سلع مالية، إلى أن عدم استقرار الأسعار سيصبح أمرا دائما، بل وربما قد تأخذ في الارتفاع فعليا.

١٠ - وهناك تحديات أخرى تتصل بانخفاض معدلات الغلة بالنسبة لبعض المحاصيل. ووفقا لما أورده المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، فإنه حتى بدون تغير المناخ، من المتوقع لأسعار الأرز والذرة الشامية والقمح أن ترتفع بنسب ٢٥ و ٤٨ و ٧٥ في المائة، على التوالي، بحلول عام ٢٠٥٠، إذا استمرت الأمور على ما هي عليه^(٥).

(٣) FAO, 2012, *TOWARDS THE FUTURE WE WANT. End hunger and make the transition to sustainable agricultural and food systems* (انظر الموقع www.fao.org).

(٤) منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، ٢٠١١، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠١١: كيف يؤثر تقلب الأسعار على الصعيد الدولي على الاقتصاديات المحلية والأمن الغذائي؟ (انظر الموقع www.fao.org).

(٥) IFPRI, 2011 *Global Food Policy Report* (Washington, D.C., 2012).

١١ - وتخفف الأسعار الأعلى على زيادة الإنتاج، وهي تمثل فترة ازدهار للمزارعين القادرين على الوصول إلى الأسواق. أما بالنسبة للمستهلكين، لا سيما الفقراء منهم، فإن ذلك يخلف آثارا لا قبل لهم بمواجهتها. فكثير ممن يعيشون في فقر مدقع ينفقون قرابة ٧٠ في المائة من دخلهم على الأغذية. ويضاف إلى أولئك الذين يعانون من التغذية الناقصة، والذين يصل تعدادهم تقريبا إلى بليون شخص، عدة بلايين آخرين من الأشخاص ممن هم على حافة انعدام الأمن الغذائي والذين يتسمون بالضعف إزاء الزيادات في أسعار الأغذية ويعانون من ضعف تغطية شبكات الأمان لهم أو أن تلك الشبكات غير متاحة لهم أصلا. وشكلت أسعار الأغذية المرتفعة عوامل رئيسية لعدم الاستقرار والقلق في عدد من البلدان في السنوات الأخيرة، حيث نجمت عنها اضطرابات خطيرة وأعمال شغب ذات صلة بالأغذية تأثر بها، في جملة بلدان، كل من إثيوبيا وأوغندا وبنغلاديش وبوركينا فاسو وزمبابوي والسنغال والفلبين والكاميرون ومصر والمغرب والمكسيك وموزامبيق^(٦).

١٢ - وبصفة عامة، من المرجح لزيادة الدخل وتحسين فرص الوصول أن يوفر حلولاً أفضل على المدى البعيد من محاولة إبقاء الأسعار المحلية منخفضة بصورة مصطنعة عن طريق فرض الضوابط والقيود على الأسعار، وهو ما يمكن أن يخلف آثارا سلبية في المناطق الريفية، وذلك بالحد من الحوافز على تحقيق الزيادة المطلوبة في الإنتاج، وأن يخلف آثارا تبعية سلبية على الأسواق الدولية. علاوة على ذلك، فإن الأسباب الهيكلية للجوع وسوء التغذية كثيرا ما تحول دون إحراز تقدم، وتتطلب جهود التغلب عليها قدرا كبيرا من الالتزام السياسي وتحديد الأولويات على مستوى رفيع في مجال محاربة الجوع وسوء التغذية.

جيم - الأسباب الهيكلية للجوع وسوء التغذية

١٣ - ترتبط الأسباب الهيكلية للجوع وسوء التغذية بالتمكين الاقتصادي والاجتماعي، وتدهور الموارد الطبيعية وندرتها، والضغوط المناخية، والمسائل الديمغرافية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة^(٧). وتتسم الأزمات السياسية أو النزاعات المطولة بأنها الأشد وطأة من تلك الأحداث، فهي تدمر المحاصيل وتهدر الموارد الطبيعية، وتحول دون توفير المساعدات

(٦) انظر *Food and Agriculture: the future of sustainability* (Sustainable Development in the 21st. Century Project) (الأمم المتحدة - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة التنمية المستدامة، ٢٠١٢).

(٧) الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية، نسخة موحدة متفق عليها في الجلسة العامة للفريق العامل المفتوح باب العضوية للإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية، روما، ٢٧-٢٩ حزيران/يونيه و ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٢ (النسخة النهائية ستقدم إلى الدورة ٣٩ للجنة الأمن الغذائي العالمي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢).

الغذائية، وتقوض التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة. إضافة إلى ذلك، فإن المهددات العابرة للحدود، مثل الآفات الزراعية وأمراض الحيوان ومسائل سلامة الأغذية، هي من أسباب القلق.

١٤ - ويستمر الجوع وسوء التغذية أيضا نتيجة لافتقار ملايين البشر حول العالم إلى التمكين الاقتصادي والاجتماعي. فقراء الريف كثيرا ما يعانون من الافتقار إلى فرص الوصول المأمون إلى الموارد الإنتاجية مثل الأراضي الخصبة، والمياه، والمدخلات الزراعية، والائتمان، والمعارف، في حين تنتشر العمالة المنخفضة الأجر وغير المنتظمة أو البطالة بين فقراء المناطق الحضرية.

١٥ - وتؤدي الضغوط الديمغرافية دورا هاما في استمرار الجوع وسوء التغذية. ويضعف من ذلك عدم وجود نظم حماية اجتماعية فعالة، لا سيما بالنسبة للنساء اللاتي يعانين من أشكال عديدة من التمييز القانوني والثقافي. ويشمل ذلك أوجه الضعف المحددة التي يعانيها الأطفال والنساء والتي غالبا ما لا تجد المعالجة الكافية. وتسهم الأشكال المستمرة من التهميش والتمييز ضد الفئات الضعيفة، بما في ذلك الشعوب الأصلية والمشردين داخليا أو اللاجئين، في حالات عديدة في انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

١٦ - كذلك فإن الكوارث الطبيعية أو التي يتسبب فيها الإنسان، وتدهور النظم الإيكولوجية، واستنفاد الموارد الطبيعية، تشكل أيضا أسبابا رئيسية لانعدام الأمن الغذائي. والسلامة البيئية للعديد من النظم الإيكولوجية إما تتعرض الآن لتحديات أو تواجه خطر التفكك التدريجي لقدرتها الإنتاجية بسبب الآثار المضاعفة للضغوط الديمغرافية المفرطة والاستخدامات والممارسات الزراعية غير المستدامة. ويتعرض من يعانون من انعدام الأمن الغذائي، الذين يعيش معظمهم في المناطق المهمشة، بصورة غير متناسبة إلى أخطار طبيعية وهم الأقل قدرة على التعامل مع آثار الأزمات والصدمات.

دال - الآثار البيئية على الزراعة والأمن الغذائي

١٧ - نمت مساحة الرقعة المزروعة في العالم بنسبة ١٢ في المائة على مدى السنوات الـ ٥٠ الماضية، وتضاعفت المساحة المروية في العالم خلال نفس الفترة، وهو ما يمثل معظم الزيادة الصافية في الأراضي المزروعة. وفي الفترة الزمنية نفسها، ازداد الإنتاج الزراعي ما بين مرتين ونصف وثلاث مرات، وذلك بفضل زيادات كبيرة تحققت في غلات المحاصيل الرئيسية. ومع ذلك، فقد ارتبطت الإنجازات العالمية في الإنتاج في بعض المناطق بتدهور موارد الأراضي والمياه، وتدهور سلع وخدمات النظم الإيكولوجية المرتبطة بها، بما في ذلك

التنوع البيولوجي والكتلة الحيوية وتخزين الكربون وصحة التربة وتخزين المياه والإمداد بها. ونتيجة لذلك، تباطأ نمو الإنتاجية الزراعية في أجزاء كثيرة من العالم^(٨).

الظواهر الجوية البالغة الشدة المتصلة بالمناخ

١٨ - الزراعة هي النشاط البشري المرجح أن يكون الأكثر تأثراً بالتغيرات في المناخ. وقد لاحظ الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أن المزارعين في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، سيتضررون أكثر من غيرهم من آثار تغير المناخ. وتشكل التغيرات المتصلة بالمناخ ودرجات الحرارة القصوى وأنماط الطقس المتقلبة العديد من التهديدات للزراعة، بما في ذلك الحد من الإنتاجية واستقرار الإنتاج والدخول. ولكي يتسنى التصدي للتحديات المقبلة، سيتعين الحصول على تمويل إضافي للبحوث الزراعية بشأن التكيف ذي الصلة بالمناخ ومشاريع التكيف في البلدان النامية. وحالياً، يظل تمويل مثل هذه المشاريع من مرفق البيئة العالمية جزءاً صغيراً من ما استثمر في آلية التنمية النظيفة وغيرها من مشاريع سوق الكربون^(٩).

تدهور الأراضي

١٩ - يُصنف ربع موارد الأراضي بأكمله عالمياً على أنه بالغ التدهور، وأن نسبة ٨ في المائة أخرى متوسطة التدهور، ونسبة ٣٦ في المائة على أنها مستقرة أو طفيفة التدهور، مع تحسن نسبة ١٠ في المائة^(٩). ويتجاوز تعريف التدهور مفهوم تدهور التربة والمياه ليشمل تقييم جوانب أخرى من النظم الإيكولوجية المتضررة، مثل نقص التنوع البيولوجي. وتعاني مناطق كبيرة من جميع القارات، في جميع أنحاء العالم، من تدهور الأراضي، مع ارتفاع معدلات التدهور خاصة على طول الساحل الغربي للأمريكتين، وفي جميع أنحاء منطقة البحر الأبيض المتوسط في جنوب أوروبا وشمال أفريقيا، وفي منطقة الساحل والقرن الأفريقي، ومختلف أنحاء آسيا. ورغم أن تدهور الأراضي هو خطر معمم، يوجد نحو ٤٠ في المائة من الأراضي المتدهورة في العالم في مناطق تشهد أعلى معدلات الفقر.

(٨) انظر P. Kumar and S. Mittal, "Agricultural Productivity Trends in India: Sustainability Issues", Agricultural Economics Research Review, Vol. 19.

(٩) انظر منظمة الأغذية والزراعة (٢٠١١)، حالة الأراضي والموارد المائية المستخدمة في الأغذية والزراعة في العالم: إدارة أنظمة في خطر (روما، ٢٠١١).

ندرة المياه

٢٠ - طبقا للمعهد الدولي لإدارة المياه، يعد قطاع الزراعة بمفرده أكبر مستخدم للمياه نظرا لاستخدامه أكثر من ٧٠ في المائة من المياه السطحية والمياه الجوفية المستخرجة في إنتاج الأغذية والمنتجات الزراعية الأخرى. ويقلل استخراج المياه الجوفية بصورة مكثفة في مناطق إنتاج الحبوب الرئيسية في جميع أنحاء العالم قدرة مستودعات المياه الجوفية على التخزين، ويستنفد إمدادات المياه الجوفية المتاحة التي تعتمد عليها المجتمعات الريفية^(١٠). وقد ازداد استخدام المياه على مستوى العالم بمعدل أكثر من ضعف معدل النمو السكاني خلال القرن الماضي، ويقترب عدد متزايد من الأقاليم من الحد الذي يمكن عنده تقديم خدمات المياه على نحو مستدام. ويعد نقص المياه من الأسباب الرئيسية للمجاعة ونقص التغذية. وبحلول عام ٢٠٢٥، من المتوقع أن يعيش ١,٨ بليون نسمة في بلدان أو مناطق تعاني من ندرة مطلقة في المياه، وربما يعاني ثلثا سكان العالم من ظروف الإجهاد^(١١).

ثالثا - التحديات الحالية والناشئة أمام تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي على الصعيد العالمي

ألف - الطلب المتزايد على المحاصيل الغذائية من أجل إنتاج الطاقة

٢١ - ترتبط الزراعة العالمية على نحو متزايد بأسواق الطاقة. وترتفع توقعات أسعار النفط، الواردة في افتراضات الاقتصاد الكلي بتقرير الآفاق الزراعية الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة للفترة ٢٠١٢-٢٠٢١، بحوالي ٢٥ دولارا في المتوسط عن تلك المستخدمة في العام الماضي، حيث تتراوح بين ١١٠ و ١٤٠ دولارا للبرميل خلال تلك الفترة. ويعد ارتفاع أسعار النفط من العوامل الأساسية وراء ارتفاع توقعات أسعار السلع الأساسية الزراعية، مما يؤثر ليس فقط على تكاليف الإنتاج المرتبطة بالنفط ولكن أيضا على زيادة الطلب على الوقود الحيوي والمواد الأولية الزراعية المستخدمة في إنتاجها. ويتوقع أن يرتفع الدعم المقدم للوقود الحيوي في عام ٢٠٠٩، الذي يقدر بـ ٢٠ بليون دولار، والجزء الأكبر منه في الولايات المتحدة الأمريكية

(١٠) تستخرج البلدان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى المياه بما يزيد على العتبات الحرجة.

(١١) تُعرف منظمة الأغذية والزراعة ندرة المياه المطلقة بأنها حصول الفرد الواحد على أقل من ٥٠٠ متر مكعب من المياه سنويا، وأن ظروف الإجهاد تعني حصول الفرد الواحد على ما بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ متر مكعب سنويا.

والبلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إلى ٤٥ بليون دولار بحلول عام ٢٠٢٠^(١٢). ومن المتوقع، بحلول عام ٢٠٢١، أن يتضاعف تقريبا الإنتاج العالمي من الإيثانول الحيوي والديزل الحيوي، ويتركز الإنتاج بشكل كبير في البرازيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ومن المتوقع أن يستهلك الوقود الحيوي، الذي يركز أساسا إلى المواد الأولية الزراعية، حصة متزايدة من الإنتاج العالمي لقصص السكر (٣٤ في المائة) والزيوت النباتية (١٦ في المائة) والحبوب الخشنة (١٤ في المائة) بحلول عام ٢٠٢١. ويبدو أن أسعار السلع ترتبط بأسعار الطاقة العالمية؛ ومثلما تنذبذب أسعار الطاقة وتتجه إلى الارتفاع، يسري الأمر نفسه على أسعار المواد الغذائية^(١٣). ومما يدعو للقلق المتزايد أيضا اعتماد قطاع الأغذية العالمي بشكل كبير على الوقود الأحفوري^(١٤).

باء - تطور أنماط الاستهلاك الغذائي

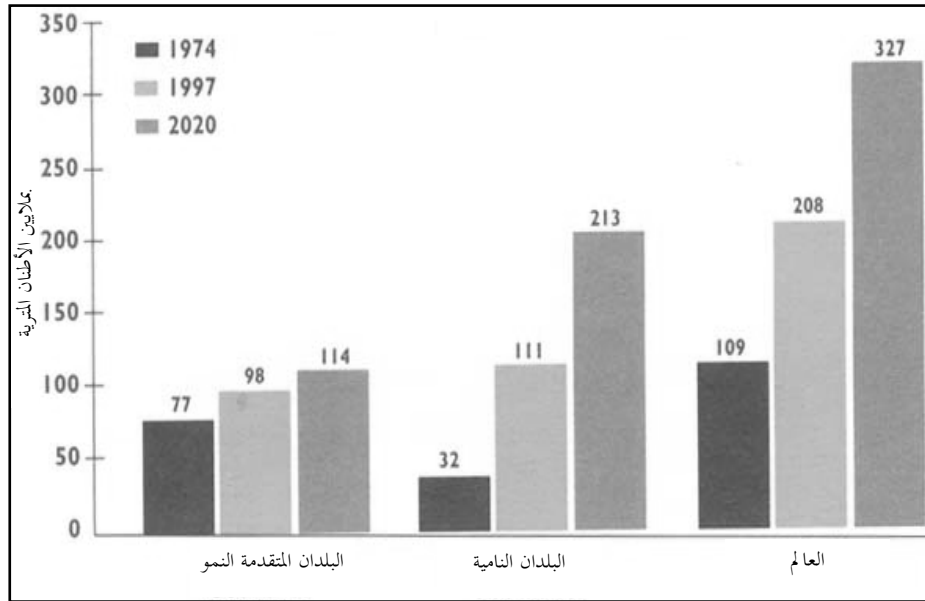
٢٢ - تؤدي زيادة الطلب على المنتجات الحيوانية في البلدان النامية إلى ممارسة ضغوط كبيرة جديدة على الحبوب والمياه. وتعزى الزيادات الأخيرة في الاستهلاك الغذائي للفرد الواحد بشكل رئيسي إلى التقدم الاقتصادي العام في البلدان النامية، على الرغم من أن الأرقام العالمية تتأثر تأثرا حاسما بالمكاسب الكبيرة التي تحققت في بعض البلدان الأكثر اكتظاظا بالسكان فيما بينها، وخاصة إندونيسيا والبرازيل والصين والمكسيك. ومثلما تزايد استهلاك الفرد من الغذاء، صاحب ذلك تغيير مواز في الأنماط الغذائية في البلدان التي شهدت ذلك النمو. وقد زاد الطلب على المنتجات الحيوانية بشكل كبير منذ السبعينيات في البلدان النامية، وارتفعت تبعا لذلك الموارد فيما يتعلق بالأراضي والمياه والحبوب والطاقة اللازمة لإنتاجها، كما هو مبين في الشكل أدناه^(١٥).

(١٢) انظر الوكالة الدولية للطاقة، آفاق الطاقة في العالم لعام ٢٠١٠.

(١٣) تقرير الآفاق الزراعية للفترة ٢٠١٢-٢٠٢١، الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة <http://www.oecd.org/site/oecd-faoagriculturaloutlook/>.

(١٤) منظمة الأغذية والزراعة، *FAO, Energy-smart food for people and climate*, Issue paper (Rome, 2011) <http://www.fao.org/docrep/014/i2454e/i2454e00.pdf>.

الطلب العالمي على اللحوم



المصادر: المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، توقعات الأثر *IMPACT projections*، حزيران/يونيه ٢٠٠١، وإحصاءات منظمة الأغذية والزراعة لعام ١٩٧٤.

جيم - خسائر الأغذية وهدرها

٢٣ - طبقاً لدراسة جرت برعاية منظمة الأغذية والزراعة، يتعرض، للفقدان أو الهدر، نحو ثلث الغذاء المنتج في العالم من أجل الاستهلاك البشري كل عام، أي ١,٣ بليون طن. وتقع الخسائر والهدر على طول السلسلة الغذائية، مع وجود اختلافات هامة وفقاً لمناطق ومنتجات بعينها. وتشكل هذه الخسائر والهدر أكثر من ١٠ في المائة من إجمالي استهلاك العالم من طاقة السعرات الحرارية^(١٥). وتقع خسائر الأغذية وهدرها في كل من البلدان ذات الدخل المرتفع والمنخفض على حد سواء، على الرغم من اتباعها أنماط مختلفة. وفي البلدان ذات الدخل المتوسط والمرتفع، يضيع الغذاء إلى حد كبير في مرحلة الاستهلاك. أما في البلدان ذات الدخل المنخفض، يضيع معظمه خلال المرحلتين الأولى والمتوسطة من سلسلة الإمدادات الغذائية؛ إذ يضيع بمعدل أقل بكثير على مستوى المستهلك. وترتبط أساساً أسباب خسائر الأغذية وهدرها في البلدان ذات الدخل المنخفض بالقيود المالية والإدارية والفنية في تقنيات الحصاد والتخزين ومرافق التبريد في الظروف المناخية الصعبة، وكذلك بالبنية التحتية

(١٥) تشير خسائر الأغذية إلى انخفاض الكتلة الغذائية الصالحة للأكل المتاحة للاستهلاك البشري في جميع أنحاء شرائح سلسلة التوريد المختلفة. ويشار إلى خسائر الأغذية الناجمة عن قرارات رمي المواد الغذائية التي ما زالت لها قيمة لدى الآخرين على أنها نفايات طعام.

والتغليف ونظم التسويق. وبالنظر إلى أن العديد من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان النامية يعيشون على هامش انعدام الأمن الغذائي، يمكن للحد من خسائر الأغذية أن يؤثر تأثيراً مباشراً وكبيراً على سبل عيشهم.

٢٤ - ويمكن تجنب معظم الخسائر، إلى حد ما، كما يمكن القضاء بشكل شبه كامل على بعض أنواع الهدر. ففي البلدان النامية، يتعين أن تعالج الاستثمارات، وغيرها من التدابير الرامية إلى تحسين البنية التحتية للمعالجة والتخزين والنقل، الكثير من مشكلات الهدر الناتج عن خسائر ما بعد الحصاد. وفي البلدان المتقدمة النمو، ينبغي أن تتضمن السبل الممكنة للإجراءات المتخذة على صعيد السياسات مشاركة القطاع الخاص من أجل زيادة الوعي والتوصل إلى اتفاقات طوعية، ومراجعة الأنظمة التي قد تولد عن غير قصد هدراً يمكن تجنبه، ودعم البحوث الرامية إلى تحسين التخزين وإطالة مدة الصلاحية وتحديد سبل أفضل للكشف عن التدهور، وتنفيذ حملات للتوعية العامة.

دال - التكيف مع التغير المتوقع في المناخ

٢٥ - تؤدي آثار تغير المناخ إلى تخفيض الإنتاجية وإلى تفاقم عدم استقرار الإنتاج في القطاع الزراعي في المجتمعات التي توجد بها بالفعل مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي والتدهور البيئي ولا توجد لديها سوى خيارات محدودة لمواجهة الظروف الجوية السيئة^(١٦). ويعد تعزيز قدرة القطاع الزراعي على التكيف مع تغير المناخ مسألة ذات أولوية عالية للبحوث الزراعية. ومن شأن تدابير التكيف التي تشمل تحسين المغذيات العضوية للتربة والطرق الأخرى السليمة بيئياً أن تسهم في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وهو نهج معروف عموماً بالزراعة الذكية في التعامل مع المناخ. ويمكن للزراعة المحافظة على الموارد، والحراثة الزراعية، وتحسين إدارة الثروة الحيوانية والمياه، والإدارة المتكاملة للآفات، ونهج النظم الإيكولوجية في مصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، أن تسهم جميعها مساهمات هامة في تحسين الأمن الغذائي وأمن سبل كسب العيش، وإحداث منافع بيئية.

هاء - الأزمات والتراعات التي طال أمدها

٢٦ - تحتاج البلدان التي تواجه أزمات طويلة الأمد إلى اهتمام خاص. فالبلدان التي تتعرض في كثير من الأحيان لأزمات طويلة الأمد أو متكررة لديها قدرة محدودة على اتخاذ إجراءات في عدد من المجالات، ويتسبب ذلك في تفاقم انعدام الأمن الغذائي وما يتصل به من مشاكل.

(١٦) انظر D. B. Lobell, W. Schlenker and J. Costa-Roberts, "Climate Trends and Global Crop Production

since 1980", Science, vol. 333, No. 6042

ويعد القرن الأفريقي ومنطقة الساحل المنطقتان اللتان تواجهان أخطر الظروف في العالم المتمثلة في الأزمات الممتدة وانعدام الأمن الغذائي والجوع وسوء التغذية، حيث يبلغ مجموع عدد سكانهما حوالي ٣٠٠ مليون نسمة يعيش معظمهم على أقل من دولار واحد في اليوم. وتعتمد تلك البلدان في الغالب الأعم على الزراعة، بينما تساهم الثروة الحيوانية بنسبة تصل إلى ٢٠ في المائة من الاقتصاد في بيئة هشة للغاية ومعرضة للجفاف.

رابعاً - التقدم المحرز في تعزيز التنسيق والتعاون والفعالية

ألف - فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية

٢٧ - تجمع فرقة العمل الرفيعة المستوى، التي أنشأها مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، بين رؤساء وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها، إلى جانب الهيئات ذات الصلة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة التجارة العالمية. والهدف الرئيسي لفرقة العمل هو تعزيز مواجهة شاملة وموحدة للتحدي المتمثل في تحقيق الأمن الغذائي العالمي. وقد وافقت فرقة العمل في عام ٢٠٠٨ على إطار عمل شامل حدد الموقف المشترك لأعضاء فرقة العمل. ويتمثل الغرض من الإطار في أن يكون محفزاً لاتخاذ الإجراءات في هذا المجال، وذلك عن طريق تزويد الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني بمجموعة من السياسات والإجراءات التي يمكنها بها تحديد سبل المواجهة المناسبة.

٢٨ - وفي عام ٢٠١٠، تم تحديث إطار العمل الشامل ليعبر بشكل أفضل عن السياق المتطور والعناصر الجديدة التي تعتبر ضرورية لنهج شامل، بما في ذلك الشؤون الجنسانية وتغير المناخ وتقلب الأسعار والاستدامة. ويشكل إطار العمل الشامل المستكمل نهجاً منسقاً على نطاق منظومة الأمم المتحدة لدعم العمل القطري يؤدي إلى سبل معيشة ريفية مستدامة ومرنة، وإلى توفير الأمن الغذائي والتغذوي للجميع. ويؤكد الإطار من جديد إعمال الحق في الغذاء من خلال نهج المسار المزدوج المتمثل في الاستجابة للاحتياجات العاجلة لأشد الناس ضعفاً من خلال شبكات أمان فعالة، وفي ذات الوقت بناء المرونة على المدى الطويل فيما يخص سبل العيش وإنتاج الغذاء. وفي آب/أغسطس ٢٠١١ أعدت فرقة العمل موجزاً للإطار نُشر على نطاق واسع خلال عام ٢٠١٢^(١٧). وتُجري فرقة العمل حالياً مراجعة داخلية وتقييماً خارجياً لإنجازاتها ونتائجها من أجل توفير الشواهد والإرشادات لإعادة

(١٧) انظر <http://www.un-foodsecurity.org/node/842>.

توجيه تركيزها على الأهداف الخمسة لتحدي القضاء على الجوع، الذي أعلنه الأمين العام، ولتوجيه نهج متسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة تجاه الأمن الغذائي والتغذوي.

باء - تحدي القضاء على الجوع

٢٩ - يمثل تحدي القضاء على الجوع رؤية الأمين العام لمستقبل خال من الجوع. وهذه الرؤية، التي أطلقت في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو دي جانيرو، تتوخى وجود عالم يتمتع فيه كل إنسان بالحق في الغذاء الكافي، وتمكّن فيه المرأة، وتصبح النظم الغذائية فيه مستدامة ومرنة، ويزاد فيه الدعم للزراعة الأسرية، ويُحد من الفقر من خلال الزراعة والتنمية الريفية، وتُضمن فيه التغذية الجيدة منذ بداية الحمل إلى أن يكمل كل طفل السنة الثانية من عمره. وهو برنامج للدعوة، له خمسة أهداف:

(أ) توفير إمكانية الحصول على غذاء كاف بنسبة ١٠٠ في المائة، على مدار السنة؛

(ب) تحقيق نسبة صفر من الأطفال الذين يتوقف نموهم دون سنتين من العمر؛

(ج) التوصل إلى جعل جميع النظم الغذائية مستدامة؛

(د) تحقيق نسبة ١٠٠ في المائة من نمو إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة ودخلهم؛

(هـ) تحقيق نسبة صفر في فقدان الغذاء أو إهداره.

٣٠ - ويمثل تحدي القضاء على الجوع دعوة إلى جميع أصحاب المصلحة لاتخاذ إجراءات للتوصل إلى القضاء على الجوع. وهذا التحدي متجذر في العمليات الحالية مثل لجنة الأمن الغذائي العالمي، وفرقة العمل، ولكنه يسعى لتجديد الالتزام بالوعود التي قطعت بالفعل، ويستفيد من العمل الذي يجري حالياً، ويشجع على زيادة التركيز على الأمن الغذائي والتغذوي للجميع^(١٨).

جيم - لجنة الأمن الغذائي العالمي

٣١ - تعد لجنة الأمن الغذائي العالمي التي جرى إصلاحها نموذجاً جديداً لإدارة الأمن الغذائي العالمي على أساس المشاركة التي تضم أطراف متعددة وأصحاب مصلحة متعددين. ويتمثل جزء أساسي من الإصلاح في إنشاء فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي

(١٨) <http://www.un-foodsecurity.org/node/1356>.

والتغذية، وهو واجهة تواصل مبتكرة بين العلوم والسياسات ترمي إلى تقديم المشورة إلى اللجنة وتزويدها بالتحليل والمشورة القائمين على الأدلة بشأن القضايا ذات الأهمية، وذلك لإجراء مناقشات أفضل استنارة بشأن السياسات. وعلى غرار الإصلاح الذي جري في عام ٢٠٠٩، كان يُنظر إلى اللجنة بوصفها البرنامج الأساسي لمجموعة واسعة النطاق من أصحاب المصلحة الملتزمين بالعمل معا بطريقة منسقة، استنادا إلى مبادئ الشمول، والملكية القطرية، والمرونة، وذلك تمشيا مع الظروف الإقليمية والقطرية. ويُتوخى إقامة برامج وتحالفات مماثلة لأصحاب المصلحة المتعددين على الصعيدين الإقليمي والوطني. وفي أيار/مايو ٢٠١٢، أيدت اللجنة المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الإدارة الرشيدة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، وهي أول صك عالمي شامل بشأن الحيازة وإدارتها جرى إعداده من خلال المفاوضات الحكومية الدولية.

دال - التعاون بين الوكالات التي توجد مقارها في روما

٣٢ - أسفر وضع مواجهة مشتركة لأزمات القرن الأفريقي والساحل، والتنسيق الذي قام به مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والتعاون في إعداد التقارير لمجموعة العشرين، عن توفير دافع واضح لتعزيز التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي. ويعد مفهوم المرونة أساسيا لاستمرار التعاون في العمليات الميدانية. وقد أظهرت المواجهة المشتركة للوضع في منطقة القرن الأفريقي والساحل مدى تعزيز التعاون فيما بين الوكالات ونطاقه وقيمه. ويجري تعميق التعاون أيضا من خلال مشاريع تعتمد نُهجاً قائمة على المرونة مثل "الشراء من أجل التقدم" و "الشراء من الأفارقة من أجل أفريقيا". ويشمل كل من المشروعين تداخلا جغرافيا ووضع استراتيجية مشتركة بشأن المرونة، وتقييم الممارسات الجيدة في مجال حماية وتحسين سبل العيش، واستكشاف إمكانيات الدعوة المشتركة وجمع الأموال، ووضع رسائل مشتركة للشركاء في الموارد.

٣٣ - وقد واصلت الوكالات الثلاث تعزيز تعاونها مع مؤسسات أخرى مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في إعداد التقارير المشتركة بين الوكالات لمجموعة العشرين ومجموعة الثمانية، وهي تعمل بنشاط على تعزيز الاستثمار الزراعي المسؤول، بما في ذلك التنوع البيولوجي، مما يعزز العمل في مجال التنوع البيولوجي الزراعي، تمهيدا لعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

هاء - التنسيق في مجال التغذية

٣٤ - تم استحداث مبادرة توسيع نطاق التغذية في عام ٢٠١٠ لتشجيع زيادة الالتزام السياسي والاتساق البرنامجي من أجل التعجيل بإحداث انخفاضات في مستويات الجوع ونقص التغذية على الصعيد العالمي. وينصب تركيز المبادرة على المرأة والأطفال دون السنة الثانية من العمر، وهي تركز، في هذا الصدد، على الفرصة التي تمثلها فترة الـ ١٠٠٠ يوم بين الحمل وإكمال الطفل لعامه الثاني، وهو الوقت البالغ الأهمية بالنسبة لتعزيز النمو الصحي البدني والعقلي للأطفال. ويقوم الشركاء في المبادرة بزيادة الموارد المتاحة للبلدان المشاركة وتحسين مواءمة دعمها للخطط الوطنية لتنفيذ التدخلات التغذوية الخاصة التي ثبت أنها فعالة. كما أنهم يساعدون البلدان على تنفيذ استراتيجياتها الإنمائية التي تراعي ما يخص التغذية من خلال قطاعات متعددة. ويتمثل الهدف العام للمبادرة في ضمان أن تتحقق زيادة إمكانيات حياة الأطفال، ولا سيما تقدمهم الفكري والمادي والاجتماعي، مما يسهم في التنمية الاقتصادية للدول.

٣٥ - ومنذ إطلاق المبادرة، التزم رؤساء الدول من ٢٨ دولة بها أعباء عالية من نقص التغذية بالتوصل إلى توسيع نطاق التغذية، ويدعم البعض الآخر جهودهم. وتضم تلك البلدان ٥٣ مليون طفل يعانون من نقص نمو الأطفال دون سن خمس سنوات، أي ٢٧ في المائة من جميع الأطفال الذين يعانون من نقص النمو، إلى جانب ملايين النساء اللاتي يعانين من فقر الدم في فترة الحمل والأطفال الذين يعانون من نقص المغذيات الدقيقة. وقد أعربت مجموعة العشرين عن دعمها للمبادرة، ويوجد لكل من الشركاء في التنمية والبلدان النامية تمثيل بين الدول الأعضاء في مجموعة العشرين^(١٩). ويعد دعم أكثر من ١٠٠ من الشركاء في التنمية العالميين والإقليميين والوطنيين من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف للمبادرة، وكذلك السرعة التي تطورت بها المبادرة في الأشهر الـ ١٨ الماضية، مؤشرا على زيادة الالتزام السياسي نحو التغذية. وفي عام ٢٠١٣، سينعقد استعراض العشرين عاما الذي سيجريه المؤتمر الدولي المعني بالتغذية بوصفه المؤتمر الحكومي الدولي الأول الرفيع المستوى المخصص لمعالجة مشاكل التغذية في العالم في القرن الحادي والعشرين، وسيضمن تقديم الدعم لإجراءات تحقيق الأمن التغذوي.

(١٩) انظر UNICEF, Tracking Progress on Child and Maternal Nutrition New York 2009.

واو - منظمة الأغذية والزراعة/برنامج الأمم المتحدة للبيئة: الاستهلاك والإنتاج المستدامان

٣٦ - يعمل البرنامج المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المعني بالاستهلاك والإنتاج المستدامين فيما يتعلق بالأغذية والزراعة على تحفيز الشراكات بين وكالات الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى والحكومات وقطاع الصناعة والمجتمع المدني، حيث يمكن أن تؤدي أنشطة هذه الجهات مجتمعة إلى تعزيز التحول الأساسي نحو الاستدامة. ويشجع البرنامج التعاون الدولي على تعزيز السياسات والاستثمارات والإنتاج وأنماط الاستهلاك التي تعزز الأمن الغذائي وتلبي الاحتياجات الاقتصادية والبيئية في الوقت نفسه. وركز اجتماع عقد في أيار/مايو ٢٠١٢ على مجالات النشاط الرئيسية التي حددها فرقة عمل مراكز المعنية بالأغذية والزراعة وضم خبراء من كوستاريكا، وهولندا، وغانا، وسويسرا تقاسموا خبراتهم في مجال تنفيذ هذه الأنشطة في قطاع الأغذية. وستتولى منظمة الأغذية والزراعة، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تنفيذ البرنامج الذي تشارك فيه فرقة عمل تتألف من ممثلي الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمجتمع المدني^(٢٠).

زاي - التحالف الجديد لمجموعة الثمانية من أجل الأمن الغذائي والتغذية

٣٧ - اتفق قادة مجموعة الثمانية في اجتماعهم المعقود في أيار/مايو ٢٠١٢ على إطلاق تحالف جديد للأمن الغذائي والتغذية، يهدف إلى تسريع تدفق رؤوس الأموال الخاصة إلى قطاع الزراعة في أفريقيا، وتوسيع نطاق التكنولوجيات الجديدة والابتكارات الأخرى التي يمكنها زيادة الإنتاجية الزراعية المستدامة، والحد من المخاطر التي تتحملها الاقتصادات والمجتمعات الضعيفة في محاولة لانتشال ٥٠ مليون شخص من براثن الفقر خلال العقد القادم. ويسترشد التحالف الجديد بما يلي: التزام جماعي بالاستثمار في خطط ذات مصداقية وشاملة وتمتلكها البلدان؛ وتطوير أدوات جديدة لتعبئة رؤوس الأموال الخاصة وحفز الابتكار وتوسيع نطاقه وإدارة المخاطر؛ والعمل مع الشركاء من القطاع الخاص والاستفادة من قدراتهم، بمن فيهم النساء وصغار المزارعين وأصحاب الأعمال الحرة، والشركات المحلية والدولية^(٢١). ويدعم التحالف عمليات البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا الذي يهدف إلى تحفيز استثمارات القطاع الخاص، حيث تم بالفعل التعهد بمبلغ ٣ بلايين دولار.

(٢٠) حددت فرقة العمل في اجتماعها الثالث الذي عقد في أبريل ٢٠١٢ برنامج عمل متعدد السنوات وأنشأت أربعة أفرقة لتنفيذه في أربع مجموعات من النشاط هي: (أ) برامج المعلومات؛ (ب) الاتصالات؛ (ج) الظروف المواتية؛ (د) النهج القائمة على السوق.

(٢١) انظر <http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2012/05/19/camp-david-declaration>

خامسا - التقدم المحرز في تنفيذ النهج الثنائي المسار

ألف - شبكات الأمان القصيرة الأجل

٣٨ - يؤكد النهج الثنائي المسار المبين في إطار العمل الشامل المحدث والذي أقرته مبادئ روما الخمسة على أربعة أبعاد في مساره الأول تركيز على جانب الحماية الاجتماعية في ضمان الأمن الغذائي هي: التوافر، والوصول والاستخدام والاستقرار. وتعد شبكات الأمان هامة لتلبية الاحتياجات الفورية للأشخاص الذين يفتقرون إلى القدرة الشرائية للحصول على الغذاء. وبرامج ضمان العمالة هي عنصر أساسي في برامج شبكة الأمان الإنتاجية وأدت إلى التخفيف من أثر حالات النقص الشديد في الغذاء في الأزمة الغذائية الناجمة عن الجفاف في القرن الأفريقي في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وكان تأثير الأزمة أقل شدة في المجتمعات الإثيوبية، التي يوجد بها برامج شبكة الأمان الإنتاجية المطورة بشكل جيد، مما كانت عليه في البلدان المجاورة التي تفتقر إليها. وتتطلب هذه البرامج سنوات من الاستثمار وبناء القدرات وتطوير النظم. وينبغي تنفيذ هذه البرامج، التي يمكن توسيع نطاقها بسرعة؛ داخل المجتمعات المعرضة لخطر تكرار الأزمات.

٣٩ - أورد إطار العمل الشامل معلومات عن اعتماد منظومة الأمم المتحدة لمبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية التي تشمل مجموعة من التحويلات والخدمات والمرافق التي تضمن تمتع جميع المواطنين في جميع أنحاء العالم بكافة حقوق الإنسان. وفي عام ٢٠١١، دعا فريق استشاري مشترك بين منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية برئاسة رئيسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلى الاعتماد العالمي للحد الأدنى للحماية الاجتماعية من أجل عولمة عادلة وشاملة. وقد اعتمدت التوصية الخاصة بالحد الوطني الأدنى للحماية الاجتماعية في اجتماع قادة مجموعة العشرين الذي عقد في عام ٢٠١٢ ويجري إقرارها في إطار عمليات مؤتمر منظمة العمل الدولية.

٤٠ - وتؤدي هذه العمليات العالمية إلى إيجاد سياق يجري من خلاله الدفع قدما بالسياسات الوطنية الخاصة بمرونة النظم الغذائية والأمن الغذائي على المسارات الثنائية. والحد الأدنى للحماية الاجتماعية هو الآن عنصر حاسم في سياسات الأمن الغذائي والتغذوي في معظم البلدان، لا سيما تلك التي يؤدي تكرار الأزمات فيها إلى تقويض المرونة إزاء الأزمات. وبالرغم من إمكانية تقويض هذه العمليات من جراء عدم الاستقرار السياسي ونقص الميزانية، فهي تعتبر بشكل متزايد عنصرا أساسيا في الدعم الطويل الأجل، وعنصرا رئيسيا في تحقيق رفاه الأطفال على المدى الطويل، ومصدر أمان في مواجهة مناخ غير مستقر.

٤١ - وتدل الخبرة في العديد من المجتمعات المحلية المتضررة من عدم الاستقرار الطويل المدى على أن معظم البرامج القوية المتعلقة بالحد الأدنى للحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الإنتاجية تقوم على برامج الدعم المجتمعية التقليدية، مما في ذلك تلك التي تقوم على أساس ديني، التي يمكن أن تواصل العمل عندما تتراجع قدرات الحكومة المركزية. وتعتبر مبادرة "توفير الأغذية بالجهد الذاتي" في النيجر مثالا لبرنامج وطني يركز بشكل واضح على بناء القدرة على التكيف على المدى الطويل من خلال الدمج بين نظم الزراعة، والمياه، والنظم الغذائية والتدخلات المتعلقة بالتغذية والحماية الاجتماعية، ويقوم دائما على الحقائق المجتمعية والمؤسسات المحلية.

باء - الإجراءات المتوسطة والطويلة الأجل من أجل بناء القدرة على التكيف من خلال الزراعة المستدامة

٤٢ - يشمل المسار الثاني في النهج الثنائي المسار إيجاد سبل العيش على المدى الأطول وتعزيز القدرة على التكيف فيما يتعلق بإنتاج الغذاء عن طريق القضاء على الأسباب الجذرية للفقر والجوع وسوء التغذية^(٢٢).

الوصول وضمان الحيازة للمرأة

٤٣ - نظرا لمجموعة من القيود القانونية والثقافية المتعلقة بميراث الأراضي وملكيته واستخدامها، فإن أقل من ٢٠ في المائة من ملاك الأراضي هم من النساء. وسيؤدي تزويد مالكات الأرض بإمكانية الوصول إلى نفس المدخلات التي يصل إليها نظرائهن من الرجال إلى زيادة الغلة، ورفع إجمالي الناتج الزراعي في البلدان النامية، وإنقاذ الملايين من البشر من الجوع^(٢٣). والفجوة بين الجنسين متسقة بشكل لافت للنظر عبر البلدان والسياقات: فالنساء لديهن فرصة أقل من الرجال للحصول على الأصول والمدخلات والخدمات الزراعية وفرص العمل في المناطق الريفية. وتمتد الفجوة بين الجنسين إلى العديد من الأصول والمدخلات والخدمات وتفرض تكاليف على القطاع الزراعي، والاقتصاد والمجتمع على نطاق أوسع، وكذلك على النساء أنفسهن. وتجمع النساء في المناطق الريفية في أفريقيا وآسيا الملايين من الدولارات لشراء أفضل البذور والأدوات، ولكن لا تحصل المزارعات حتى الآن

(٢٢) هذه النتائج معرفة في كل من إطار العمل الشامل المحدث والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: "المستقبل الذي نصبو إليه" (القرار ٦٦/٢٨٨).

(٢٣) منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، حالة الأغذية والزراعة: المرأة في الزراعة ٢٠١٠-٢٠١١: ردم الهوة الجنسانية لصالح التنمية (روما، ٢٠١١).

إلا على ٥ في المائة من الائتمان المتاح. وسيكون تصميم برامج تنمية زراعية أكثر مراعاة للمنظور الجنساني خطوة إيجابية نحو الحد من عدم المساواة بين الجنسين في مجال الزراعة.

زيادة الإنتاجية الزراعية على نحو مستدام

٤٤ - يعتبر التكثيف الزراعي المستدام تحدياً هائلاً للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة. وفي جميع نظم الإنتاج الزراعي، يتطلب الانتقال إلى ممارسات أكثر استدامة التسخير الحذر لخدمات النظم الإيكولوجية. وللاستفادة من الإمكانيات الكاملة للنظم الإيكولوجية الزراعية، يتعين أن تدار هذه النظم باعتبارها جزءاً من المشهد الأوسع للطبيعة. كما أن تعزيز المرونة الطبيعية للأراضي أمر أساسي. وتؤدي إزالة الغابات وتدهور مستجمعات الأمطار/المياه، وتدهور الأراضي، واستنفاد الشعاب المرجانية والنظم الإيكولوجية الساحلية، خاصة الشعاب المرجانية وأشجار المانغروف، إلى خفض إنتاجية الطبيعة فضلاً عن الحد من قدرتها على التعافي من الأزمات وتوفير الحماية للمجتمعات البشرية.

٤٥ - ووفقاً لأرقام منظمة الأغذية والزراعة تعتبر تربية الأحياء المائية بمثابة قطاع الأغذية الأسرع نمواً، حيث بلغ معدل نموها السنوي ما يقرب من ٨ في المائة خلال العقد الماضي. وهي الآن توفر ٦٠ مليون طن في السنة، أو ما يقرب من ٥٠ في المائة من الإمدادات الغذائية السمكية على مستوى العالم^(٢٤). وقد اعترف بالحاجة إلى اتباع نهج النظام الإيكولوجي لتكثيف القطاع وإدارته باعتبارها استراتيجية رئيسية لدمج تربية الأحياء المائية مع النظم الغذائية الأخرى. ويعتبر كل من نشاط تربية الأسماك مع زراعة الأرز والتربية المتكاملة للمائيات بمستويات غذائية متعددة مثالين جيدين للتكامل المستدام كقاعدة للتكثيف.

٤٦ - ويشكل تنويع الأصناف والسلالات وأنشطة الإنتاج في جميع البيئات الطبيعية الزراعية طريقة أخرى لزيادة القدرة على التكيف ورفع الإنتاجية على نحو مستدام. وفي السنوات الأخيرة كان ٥٠ في المائة من الزيادة في غلات المحاصيل مصدرها أنواع البذور الجديدة مثل الصنف سريع النضج المعروف باسم "الأرز الجديد لأفريقيا" الذي حوّل الاقتصادات المحلية في عدة مناطق من القارة.

٤٧ - وقد يؤدي المزيد من التنوع في النظم الإيكولوجية الزراعية إلى تغذية أكثر صحة واستدامة، وهو ما يمثل أحد الاعتبارات الهامة بالنسبة للمنتجين الذين يستمد استهلاكهم إلى حد كبير من إنتاجهم. ولا بد من القيام بالمزيد، لا سيما على مستوى المزارع، من أجل بناء

(٢٤) منظمة الأغذية والزراعة، حالة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم (روما، ٢٠١٢).

القدرات المحلية للحفاظ على التنوع البيولوجي الجيني، والاستفادة منه. وتوجد حلول تقنية، وتركز نظم البحوث على تحقيق تكامل أفضل للموارد والعمليات في المناطق الريفية^(٢٥).

تعزيز الوصول إلى الأسواق

٤٨ - يظل تحقيق المزيد من تحرير التجارة الزراعية يشكل أولوية كبرى بالنسبة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية. وبينما خفضت بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في المتوسط، الإعانات الزراعية للمنتجين بنحو ٤٤ في المائة منذ عام ٢٠٠٠، يظل الدعم المقدم للمزارعين في العديد من البلدان المتقدمة كبيراً (حيث يبلغ ١٨ في المائة في المتوسط من إجمالي متحصلات المزارع)^(٢٦). ونشأت قضايا جديدة ذات صلة بالتجارة الزراعية في أعقاب الارتفاع في تكاليف الغذاء في عام ٢٠٠٨، عندما قام عدد من مصدري الأغذية الرئيسيين بوضع ضوابط للتصدير، مما يبرز الحاجة إلى زيادة الاهتمام بمخاوف البلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي والبلدان المستوردة للأغذية^(٢٧).

٤٩ - وتبين الأدلة أن التعاونيات الزراعية والغذائية القوية تساهم في تحسين الأمن الغذائي ولها قدرة فائقة على الصمود أمام الهزات والأزمات المالية والبيئية وغيرها من أنواع الصدمات والأزمات. وتوفر التعاونيات مجموعة من الخدمات لأعضائها، لا سيما إمكانية الوصول إلى المدخلات الإنتاجية والأسواق والمعلومات والاتصالات، كما أنها تضمن لأعضائها إمكانية الحصول على الموارد الطبيعية وإدارتها، وأن يكون لهم صوت مسموع في عملية صنع القرار فيما يتعلق بالسياسات. ومع ذلك، لا يمكن أن تزدهر التعاونيات وأن تكون وسيلة لتحقيق الإدماج وتكامل الأسواق إلا إذا توافرت لها بيئة مواتية تتناسب معها. وفي سياق السنة الدولية للتعاونيات ٢٠١٢، يقوم المجتمع الدولي بتعزيز دور التعاونيات الزراعية والغذائية في توليد فرص العمل، والتخفيف من حدة الفقر، وتحسين الأمن الغذائي والتغذوي.

التدابير المتخذة لاحتواء الآثار المترتبة على تقلب أسعار المواد الغذائية

٥٠ - يعتبر أثر التغيرات في الأسعار العالمية على الأمن الغذائي والتغذوي الأسري مرتبطاً إلى حد كبير بكل سياق على حدة، ويتوقف، في جملة أمور، علىفرادى السلع الأساسية،

(٢٥) انظر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تقرير الفقر الريفي ٢٠١١ (روما، ٢٠١٠).

(٢٦) <http://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=MON20113-1>

(٢٧) فريق الخبراء الرفيع المستوى، تقلبات الأسعار والأمن الغذائي، ٢٠١١، التقرير رقم ١.

والسياسات الوطنية التي تؤثر على انتقال الأسعار من الأسواق العالمية إلى الأسواق المحلية، والخصائص الديموغرافية والإنتاجية للأسر المعيشية المختلفة. ويبرز هذا التنوع في الآثار، سواء داخل البلدان أو فيما بينها، الحاجة إلى تحسين البيانات وتحليلها بحيث يمكن للحكومات تنفيذ سياسات أكثر فعالية.

٥١ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، رحبت مجموعة العشرين في اجتماعها الذي عقد بالمكسيك بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل المتعلقة بتقلب أسعار الغذاء والزراعة التي اعتمدها وزراء الزراعة بالدول الأعضاء في المجموعة. وقدم نواب وزراء الزراعة تقريراً مرحلياً عن تنفيذ المبادرات المحددة في خطة العمل، بما في ذلك النتائج الرئيسية والتوصيات المتعلقة بالإنتاج الزراعي المستدام ونمو الإنتاجية^(٢٨). ورحبوا بالتقدم المحرز في تنفيذ نظام المعلومات المتعلقة بالسوق الزراعية وإطلاق مبادرة "النواتج الزراعية" التي تستخدم الجوائز لتحفيز ابتكار منتجات ونظم زراعية جديدة ذات أهمية خاصة للبلدان ذات الدخل المنخفض. وعقد الاجتماع الأول للفريق العالمي المعني بالمعلومات المتعلقة بأسواق الغذاء في شباط/فبراير ٢٠١٢ لاستعراض الإجراءات والأدوات التي يستخدمها كل بلد عضو على حدة لإرساء توازنات بين العرض والطلب على الصعيد الوطني بالنسبة للسلع الأساسية المدرجة في نظام المعلومات المتعلقة بالسوق الزراعية، ووضع الأساس لمنهجية متفق عليها. ونظر الاجتماع الأول لمنتدى الاستجابة السريعة التابع لنظام المعلومات المتعلقة بالسوق الزراعية، الذي عقد في نيسان/أبريل ٢٠١٢، في حالة السوق والتوقعات الخاصة بالسلع الأساسية المدرجة في نظام المعلومات المتعلقة بالسوق الزراعية.

الوقود الأحيائي

٥٢ - يطرح اتساع نطاق إنتاج الوقود الأحيائي تحديات جديدة أمام الأمن الغذائي، حيث تُحول كميات كبيرة من سلع غذائية أساسية معينة إلى أسواق الوقود، وهو تحويل له تأثير على القدرة على تحمل تكاليف الغذاء. ويزيد الارتباط المتنامي بين أسواق الغذاء وأسواق الطاقة في احتمال انتقال الصدمات فيما بين هذه الأسواق. ومن جهة الإنتاج، تمثل نُجج التكاليف المستدام والتقليل من النفايات تدابير أساسية للنقص من اعتماد الزراعة على المدخلات الكثيرة الاستهلاك للطاقة. أما من ناحية الطلب، فقد تم اقتراح تدابير مثل إلغاء الإعانات أو الزيادة في مرونة تعاقدات الوقود الأحيائي من أجل تخفيف الضغط الذي تتعرض له أسواق الغذاء من هذا النوع من الوقود، وخاصة الجيل الأول منه الذي ينتج من

(٢٨) انظر <http://www.g20.utoronto.ca/2012/2012-0518-agriculture.pdf>.

محاصيل غذائية. ويمكن لفتح الأسواق الدولية للمواد الغذائية الأولية ومنتجات الطاقة المتجددة في آن واحد أن يحول الإنتاج إلى المجال الأكثر كفاءة من الناحية الاقتصادية، لكن حاجة البلدان المنتجة إلى ضمانات لتشجيع الإنتاج المستدام من الناحية البيئية قد تظل قائمة. وفي ذات الوقت، ينبغي بذل جهود لتسريع البحوث العلمية على الجيل الثاني من الوقود الأحيائي، الذي سينافس الغذاء بشدة أقل^(٢٩).

النهوض بالبحث العلمي ونشر التكنولوجيا ونقلها

٥٣ - يمكن أن تتيح التكنولوجيا نوعاً من القدرة على التكيف السريع سيصبح ضرورياً بصورة متزايدة مع تصاعد ضغوط تغير المناخ وضغوط أخرى. وتمكن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من وصول التقنيات المبتكرة إلى المستخدمين في جميع المناطق، إلا النائية جداً منها. وبفضل انتشار تكنولوجيا الاتصالات الخلوية واللاسلكية على الصعيد العالمي، مقترنة بالوجود المتزايد للإنترنت في كل مكان، تتوفر معلومات عن أسعار الأسواق، وتوجهات العرض والطلب، والمساعدة التقنية المقدمة عن بعد إلى المزارعين. وتمثل تهئية مزيد من القدرة المحلية على الحصول على نظم المعلومات المنخفضة التكلفة واستخدامها محالاً لتوافق الآراء على نطاق واسع.

٥٤ - ويمكن الآن لنظم الرصد المتكاملة على الصعيد العالمي أن تتيح معلومات للجمهور في الوقت المناسب مع تنبؤات بمدى كفاية الغذاء في كل بلد في العالم. وقد تمكن المزارعون بفضل استخدام تكنولوجيا النظم العالمية لتحديد المواقع كمحرك للزراعة الدقيقة من الزيادة في الإنتاج مع خفض استخدام مدخلات المحاصيل واستهلاك الطاقة. واستعمال تكنولوجيا الرصد عن بعد بالأقمار الاصطناعية وتكنولوجيا الاستشعار في الحقول يساعد كثيراً على رصد إنتاجية المحاصيل والتأثيرات المتصلة بالطقس عالمياً وإقليمياً. وبينما يتم إدماج هذه التكنولوجيا وتنخفض تكاليفها، نشهد نشأة أدوات للمساعدة على أخذ القرارات بشأن الزراعة المستدامة وانتشارها على نطاق واسع.

سادساً - التقدم المحرز في ضمان وسائل التنفيذ

٥٥ - تتمسك البلدان النامية بالتزامها السياسي بزيادة الاستثمار في الزراعة بعد أزمة الأمن الغذائي لعام ٢٠٠٨، ويزيد كثير منها في الحصة المكرسة للزراعة والتنمية الريفية من ميزانياتها الوطنية. وفي عام ٢٠١٠، بلغت الحصة التي أنفقت على الزراعة من الميزانيات

(٢٩) انظر http://www.fao.org/fileadmin/templates/est/Volatility/Interagency_Report_to_the_G20_on_Food_Price_Volatility.pdf.

الوطنية حوالي ٦,٥ في المائة، وخصّصت سبعة بلدان أفريقية أكثر من ١٠ في المائة من ميزانيتها الوطنية للزراعة. ومن بين ٣٠ بلدا وقعت اتفاقات وطنية في إطار البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا حتى آذار/مارس ٢٠١٢، وضع ٢٧ بلدا خطط استثمار تم تقييمها باستعراض تقني مستقل، وعقد ٢٤ بلدا اجتماعات عمل مع الجهات المانحة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ومن بين البلدان الأفريقية المتبقية، أطلقت العملية ٨ بلدان ومن المتوقع أن تقوم بذلك ١٠ بلدان إضافية في عام ٢٠١٢^(٣٠).

٥٦ - وحسب البيانات الواردة مؤخرا عن مديرية التعاون الإنمائي التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بلغ مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية لأجل الأمن الغذائي والتغذوي ما يقارب ١١,٧ بليون دولار في عام ٢٠١٠، أي بزيادة ٤٩ في المائة بالقيمة الحقيقية منذ عام ٢٠٠٢. وقد خُصص معظم المساعدة الإنمائية الرسمية للاستثمارات الطويلة الأجل في التنمية الزراعية، حيث بلغ مجموعها ٦١ في المائة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. وعلى الصعيد الإقليمي، تلقت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ٤١ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية لأجل الأمن الغذائي والتغذوي في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، تلتها آسيا بما قدره ٣٢ في المائة.

٥٧ - وقد صُرف الآن نصف المبالغ التي تم التعهد في مؤتمر قمة لاكويلا للأمن الغذائي لعام ٢٠٠٩ بتخصيصها للزراعة والأمن الغذائي. وقد زادت بلدان مجموعة الثمانية في المساعدة المقدمة لاحتياجات الأمن الغذائي القصيرة الأجل ولتنمية الطويلة الأجل بأكثر من ٢٥ في المائة عن المستويات المسجلة قبل اعتماد مبادرة لاكويلا للأمن الغذائي.

٥٨ - وتلقى البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي، الذي وضعه البنك الدولي في عام ٢٠١٠، كأحد أهم عناصر استجابة المجتمع الدولي لتوجيه الاستثمارات الطويلة الأجل في الأمن الغذائي والتغذوي، تعهدات بما قدره ١,٢ بليون دولار (خُصص منها ٩١٧ مليون دولار للقطاع العام، و ٢٤٨ مليون دولار للقطاع الخاص، وبقي مبلغ ٤٠ مليون دولار لم يخصص بعد). وقد تم فعلا استلام ما مجموعه ٧٥٢ مليون دولار، خُصص منها ٦٥٨ مليون دولار لبرامج تقودها البلدان بذاتها في ١٨ بلدا. ومن المتوقع أن يكون للمشاريع التي تلقت الدعم في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ تأثير على ٧,٥ مليون من المستفيدين. وخلال عام ٢٠١٢، ستتلقى ستة بلدان جديدة دعما من الصندوق وهي: بروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والسنگال، وغامبيا، وقيرغيزستان، وملاوي. ومن المتوقع أن تصدر دعوة جديدة

(٣٠) انظر www.nepad-caadp.net.

لتقديم الاقتراحات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. ويشمل البرنامج طائفة واسعة من أصحاب المصلحة في هياكل إدارته، لا سيما على الصعيد القطري.

٥٩ - وفي حين يمكن أن يكون الاستثمار الخاص في الزراعة بمثابة نعمة بالنسبة للإنتاجية، تطرح الجهود الرامية إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي الواسع النطاق بعض المخاطر عندما لا تكفل السياسات والمؤسسات الحيازة الآمنة والضمانات الكافية لصغار المالكين المحليين ومجتمعهم. وقد استجاب عدد من كيانات الأمم المتحدة لموجة من مثل هذه الاستثمارات الأجنبية عقب أزمة الأمن الغذائي لعام ٢٠٠٨ بالبدا في مناقشات حول مبادئ للاستثمار الزراعي المسؤول، وهي مناقشات جارية حاليا في إطار لجنة الأمن الغذائي العالمي^(٣١).

سابعاً - آفاق المستقبل

٦٠ - في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٢، أعاد قادة العالم تأكيد التزامهم إزاء الحق في الحصول على طعام مأمون وكاف ومغذ، بما يتفق مع الحق في الحصول على غذاء كاف والحق الأساسي في الأمن من الجوع. وأعاد القادة كذلك تأكيد التزامهم بتعزيز الأمن الغذائي وفرص الحصول على طعام كاف ومأمون ومغذ للأجيال الحالية والمقبلة وفقاً لمبادئ روما الخمسة، بما في ذلك الأطفال دون سن الثانية، وذلك باتباع استراتيجيات وطنية وإقليمية وعالمية للأمن الغذائي والتغذية. وسلموا بأن المزارعين، بمن فيهم صغار المزارعين والصيادون والرعاة وزراة الأحرار، يمكن أن يقدموا إسهامات هامة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مزاولتهم الأنشطة الإنتاجية السليمة بيئياً، وأن يعززوا الأمن الغذائي وأسباب الرزق المتاحة للفقراء، وأن ينشّطوا الإنتاج والنمو الاقتصادي المطرد^(٣٢).

٦١ - وكانت إحدى أهم نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة اتخاذ قرار إرساء عملية حكومية دولية شاملة وشفافة ومفتوحة أمام جميع الجهات المعنية، من أجل وضع مجموعة أهداف عالمية للتنمية المستدامة يتم الاتفاق عليها في الجمعية العامة^(٣٣). وقد بدأ المجتمع الدولي في التفكير في كيفية إدراج هدف متصل بالنهوض بالأمن الغذائي والتغذوي في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، اعتباراً لأن الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية يتوخى خفض نسبة الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، ونظراً لأن ذلك، ولو تم بلوغه، لن يحقق هدف القضاء تماماً على الجوع وسوء التغذية.

(٣١) انظر <http://unctad.org/en/Pages/DIAE/G-20/PRAI.aspx>.

(٣٢) انظر القرار ٢٨٨/٦٦.

ألف - بناء القدرة على التكيف

٦٢ - نظرا للضغط المتزايدة والمتعددة التي تواجه الزراعة وقاعدة الموارد الطبيعية، لم تعد ممارسة الأساليب المعتادة في العمل خيارا متاحا. ويجب أن يصبح وجود زراعة تملك القدرة على التكيف مع المناخ وتكفل الأمن الغذائي وتحافظ على البيئة من الأولويات العالمية. ومن أجل تفادي حدوث أزمة غذائية، يجب علينا أن نواصل إحراز تقدم في الإنتاجية الزراعية بطرق مستدامة من الناحية البيئية. ويمكن تعزيز تنوع النظام الغذائي عموما من تعزيز القدرة على التكيف، وسيلزم تحقيق التوازن الملائم بين التنوع والتخصص في السياق المحلي. وحتى بموازاة تقوية الإنتاج المحلي في البلدان التي تعتمد الآن بشدة على استيراد الأغذية، ستستمر التجارة الزراعية في القيام بدور حاسم في ضمان الأمن الغذائي العالمي^(٣٥).

٦٣ - ويلزم تحسين موثوقية وحسن توقيت نظم الإنذار المبكر، وينبغي تعزيز القدرة على تطوير واستخدام تلك النظم على الصعيدين الوطني والإقليمي، مع التركيز على البلدان المعرضة بصورة خاصة لصدمات الأسعار وحالات الطوارئ المتعلقة بالغذاء^(٣٣). وفي كثير من الأحيان، لا يتوفر التمويل الكافي لمجالات التدخل الهامة، بما فيها الحماية الاجتماعية وتقليص المخاطر. وقد تمكن المساعدة الغذائية من وضع أساس الأمن الغذائي الطويل الأجل، لكنه من الأهمية بمكان أن تدعم هذه المساعدة منتجي الأغذية المحليين والإقليميين لتحقيق ذلك. وسيوفر استخدام مجموعة متنوعة من أدوات المساعدة الغذائية المستكملة بطرق مبتكرة في اقتناء الأغذية أساسا متينا للأمن الغذائي في الأجل الطويل.

باء - سد الفجوة الجنسانية

٦٤ - رغم أن المرأة تمثل قرابة ٤٣ في المائة من القوة العاملة الزراعية في البلدان النامية، حيث تتراوح هذه النسبة ما بين ٢٠ في المائة في أمريكا اللاتينية و ٥٠ في المائة في شرق آسيا وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لا تزال إمكانية حصول النساء من صغار المالكين على الموارد والفرص الإنتاجية أقل من إمكانية الرجال في جميع المناطق. ويستمر وجود الفجوة الجنسانية في ما يتعلق بالحصول على العديد من الأصول والمدخلات والخدمات، بما في ذلك الأراضي، والثروة الحيوانية، واليد العاملة، والتعليم، وخدمات الإرشاد والخدمات المالية،

(٣٣) منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، برنامج الأغذية العالمي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية، المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، فرقة العمل الرفيعة المستوى التابعة للأمم المتحدة والمعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية، "تقلبات الأسعار في أسواق الأغذية والزراعة: ردود الفعل في السياسة العامة"، ٢ حزيران/يونيه ٢٠١١.

والتكنولوجيا، وتفرض هذه الفجوة تكاليف انخفاض الإنتاجية على قطاع الزراعة، ثم على الاقتصاد والمجتمع بصفة عامة، وكذلك على النساء أنفسهن. ولذلك، فإن سد الفجوة الجنسانية في إمكانية الحصول على الموارد الإنتاجية في الزراعة يشكل أولوية عالية.

جيم - زيادة الفعالية في معالجة الارتباط بين الغذاء والمياه والطاقة والمناخ

٦٥ - سيتطلب رفع الإنتاجية بطريقة مستدامة إزاء تغير المناخ تحسين أساليب إدارة الأراضي والمياه والتربة والموارد الجينية من خلال ممارسات مثل الزراعة الحافظة للموارد، والمكافحة المتكاملة للآفات، والزراعة الحرجية، والنظم الغذائية المستدامة. وفي كثير من الأحيان، تُستخدم نفس التقنيات في زيادة كفاءة المياه وفي التكثيف المستدام لإنتاج المحاصيل. ويمكن أيضا للانتقال إلى نظم غذائية أكثر استدامة والنقص من النفايات إلى أدنى حد أن يخفض الطلب على المياه، حيث سيمكّن تقليص النفايات والمهدر من الأغذية بنسبة ٥٠ في المائة من توفير ١ ٣٥٠ كيلومتر مكعب في السنة على الصعيد العالمي. ويمكن لإعادة تدوير وإعادة استخدام المياه، سواء في الزراعة أو بتحويلها من الاستخدامات الحضرية إلى الاستخدامات الزراعية، أن تسهما في حل الحالات المتنامية للنقص في المياه^(٣٤).

٦٦ - وإضافة إلى المياه، يرتبط الغذاء والزراعة بسياسات الطاقة بصورة متزايدة، وينبغي تنسيق هاتين المجموعتين من السياسات بشكل يكفل الأمن الغذائي. وبما أن الزراعة والأمن الغذائي يتأثران أيضا بصورة متزايدة بتغير المناخ، فإن الأمر يستدعي مزيدا من البحوث حول تكثيف النظم الزراعية، سواء في البلدان النامية أو البلدان المتقدمة النمو. ويفضّل استخدام أساليب ونظم الإنتاج الزراعي والغذائي التي يمكنها في آن واحد تعزيز التكيف والإسهام في التخفيف^(٣٥). ويمكن للآليات التي تدعم تحسين كفاءة الطاقة واستخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة في القطاع الغذائي أن تُدمج في السياسات القائمة من أجل تشجيع الحالات التي يكسب فيها الجميع ومن أجل الاستفادة من المنافع المحتملة على كلتا الجبهتين^(٣٦).

٦٧ - وسيتطلب إدماج التنمية الزراعية والأمن الغذائي في خطة العمل لما بعد عام ٢٠١٥ من خلال أهداف التنمية المستدامة أن يكون القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي للجميع مستدامين على المدى الطويل. ويتطلب ذلك بدوره أن تصبح الممارسات الزراعية

(٣٤) منظمة الأغذية والزراعة، نحو المستقبل الذي نصبو إليه (روما، ٢٠١٢).

(٣٥) انظر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، "التقرير الخاص بشأن مصادر الطاقة المتجددة والتخفيف من أثر تغير المناخ" (<http://srren.ipcc-wg3.de/report>).

(٣٦) منظمة الأغذية والزراعة، "الغذاء الذكي الاستهلاك للطاقة في خدمة السكان والبيئة" (انظر <http://www.fao.org/docrep/014/i2454e/i2454e00.pdf>).

لجميع المزارعين، كبارا وصغارا، مستدامة بيئيا. وفي هذا الصدد، عقدت الدول الأعضاء العزم في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (القرار ٢٨٨/٦٦) على أن تعمل على "إيجاد عالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي في سياق تحقيق التنمية المستدامة". ويجب علينا أن نقر بأن الملايين العديدة من الناس الذين يديرون النظم الزراعية، من أفقرهم حالا إلى أكثر المنتجين تسويقا، يشكلون أكبر مجموعة من مديري الموارد الطبيعية على وجه الأرض. وقرارات هؤلاء، وكذلك قرارات المستهلكين في العالم البالغ عددهم سبعة بلايين، هي التي ستحدد معالم الأمن الغذائي والتغذوي العالمي وسلامة النظم الإيكولوجية العالمية في المستقبل. وفي أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، يتمثل التحدي في دعم اتخاذ قرارات أفضل ببناء هياكل أكثر شمولية وفعالية للإدارة السليمة للنظم الزراعية والغذائية.